الآنف الذكر من ناحيته . ويمكن القياس على هذه الحالة بالخط المألوف الذي تنهجه المؤسسة البريطانية ، بشأن الاضطرابات التي تحدث في ميدان الصناعة والتي يقوم بها ملايين العمال ، اذ تصور الامر على انه محدود ومحصور بفئة قليلة من « المتطرفين » ، وان الاغلبية الساحقة من العمال قانعة ومرتاحة وتحترم الوضع القائم .

كانت حكومة الاقلية العمالية الاولى التي تسلمت الحكم في اعقاب الانتخابات العامة في شهر ديسمبر — كانون الاول ١٩٢٣ ، قليلة التعاطي — نسبيا — بقضية فلسطين . كان الانتداب قد بدىء العمل به قبل ذلك بوقت قصير ، ويبدو انه في أعقاب مرحلة انشاء الانتداب التي شهدت نشاطا كثيفا ، جاءت مرحلة تقتضي الانتظار لمراقبة تطور الموقف . وحدث في أوائل أيام هذه الحكومة التي كان عمرها قصيرا ، ان سئل وزير الدولة لشؤون المستعمرات ، المستر جي. هـ. توماس ، عما اذا كان أي قرار قد اتخذ بشأن مستقبل فلسطين ، فأجاب باعلان استمرار التزام الحكومة بسياسة تطبيق تصريح بلفور . ومن الاهمية بمكان في هذا المجال قوله أيضا أن الحكومة توصلت الى هذا القرار « بعد تقدير دقيق للموقف من كافة جوانبه » ، ثم انه حرص على ان يضيف انه لا يجب ان يحدث شيء يمس بالحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في ذلك البلد(١١).

الذين عارضوا الصهيونية

على انه كان هناك بين أعضاء حزب العمال من فهموا طبيعة الصهيونية في وقت مبكر ، أي منذ الايام الاولى التي بدأت بتوجيه ضغطها على الحزب . وسعى هؤلاء الى كشف التناقضات في الموقف الذي كانت الصهيونية تقود الحزب اليه بدهاء . وكان هؤلاء قلة في عددهم من ناحية ، ولم يعطهم الحزب — من الناحية الاخرى — غير أقل التفات واكتراث . ودخلت ثلاثينيات هذا القرن قبل أن يرتفع أي صوت في مؤتمرات حزب العمال ، لكن كان هناك نواب عماليون لم يترددوا في رفع أصواتهم في البرلمان ، منذ عهد حكومة الاقلية الاولى .

ها هو المستر تي. اس. بي. وليامز ، النائب العمالي عن لامبيث كينجتون ، والطبيب ، والجندي الذي قضى في وقت سابق عدة سنوات في الشرق الاوسط ، يطلب اعادة تقدير الموقف برمته . وقال في خطاب بارز الاهمية : « اذا نظر المرء الى الشرقين الادنى والاوسط ، أمكن له ان يقول بصدق اننا استطعنا بشكل عام ان نرسم سياسات تقوم على التشاور ومحاولة تلبية رغبات السكان في هذه البلدان ، باستثناء بلد واحد هو فلسطين . ذلك اننا في فلسطين نتجاهل كليا رغبات شعبها (...) ان تعداد السكان يبلغ حوالي ٧٥٠ الفا ، بينهم ٦٥٠ الفا من المسلمين . وان نحو ٥٠ او ٦٠ الفا من المسيحيين ، والبقية من اليهود . ومما لا ريب فيه قطعيا ان المسلمين والمسيحيين في فلسطين معادون بقوة لمجمل السياسة الصهيونية في فلسطين . كما ان هناك عددا لا بأس به من اليهود الارثوذكس يعارضون هذه السياسة . ان أكثر من تسعين بالمائة من شعب فلسطين يعادي السياسة التي ننتهجها في ذلك البلد (...) ومن الجلي ان السياسة الراهنة تقوم على ادارة شؤون البلد بما يخدم مصالح أقلية متمتعة بامتيازات . واني لاقول موجها كلامي الى الوزير ، ان هذه سياسة أقل ما يمكن ان يقال فيها انها مناقضة لمبادىء حزبنا » .

وحين تطرق الدكتور وليامز في الخطاب نفسه الى عرض بلفور تأسيس « وطن قومي » للمهاجرين اليهود في فلسطين ، أكد ان الحجة ضد الصهيونية هي ان الشعب الفلسطيني موجود فعلا في وطنه القومي ، وانه لا توجد أية أهمية لكون هذا الشعب من المسيحيين او اليهود او المسلمين . وخلص الى القول : « اذا كنت على صواب فيما أقول ، فمن الجلي انكم ترتكبون ظلما شديدا باخضاعكم رغبات هؤلاء الناس [الفلسطينيين] الموجودين في وطنهم القومي ، لرغبات اولئك الذين لم تكن [فلسطين] وطنا قوميا لهم في أي يوم من الايام »(١٢).

وكان هناك شخص آخر رفع راية العدالة في الشرق الاوسط ، هو المستر ف. سيمور كوكس ، نائب بروكستو ديفيجن أف نوتنجهامشير . فبلا جدوى حاول هذا النائب ، خلال عهد حكومة الاقلية العمالية الثانية ، أن يقنع الحكومة بنشر المراسلات السرية التي تبودلت في عامي ١٩١٥ و١٩١٦ بين سير هنري مكماهون المفوض البريطاني الاعلى في